إعادة التفكير بلعبة حظٍّ خطرة

بقلم فيصل باري

لماذا تحتاج دولة ما، في هذا الوقت والجيل، أن تراهن على الأسلحة النووية؟

مُربّي باكستاني يلقي نظرة متفحّصة وشخصية على جنوب آسيا

يمكن أن تنصبَّ المناقشات الرئيسة في جنوب آسيا في المقولات التالية. فالهند تقول إنها بحاجة إلى الأسلحة النووية لتثبت أمام العالم أنها قوة عالمية وتستحق مقعداً في مجلس الأمن، وأنه ينبغي أخذ ذلك على محمل الجد في العالم وأنه يجب أن تُعامل على قدم المساواة مع الصين. وباكستان تقول إنها بحاجة إلى هذه الأسلحة لتحمي نفسها من الهند وليكون لها، بمدلول القوة، شكل ما من أشكال الندِّية مع الهند الأكبر منها.

وثمّة حشدٌ من المناقشات الصغيرة أيضاً. فالمقدرة النووية تُبين مقدرة تقانية، وتُثبت تقدماً في العلم والتقانة، كما يمكن أن يكون لها امتدادات في مجالات أخرى من العلوم والتقانة وكذلك في الصناعة.

ولكن هل هناك معنى لأيٍّ من هذه الحجج؟ هل سيُنظر إلى الهند بجدية أكبر إذا كانت تمتلك مقدرة نووية؟ ولكن الهند كانت لديها هذه القدرات منذ عام 1974، فإذا لم يأبه العالم بالأمر بشكلٍ جدي منذ ذلك الحين، ما الذي سيتغير الآن؟ إن الهند بلد كبير وقوي يبلغ تعداد سكانه بليون نسمة ولديه إمكانات هائلة وإنجازات فعلية في جميع مجالات المساعي الإنسانية، سواءٌ أكان في العلوم البحتة (وتشهد على ذلك جوائز نوبل التي منحت للهنود)، أم في التقانة (الصناعات التقنية والصناعات الثقيلة الهندية)، أم في العلوم الاجتماعية (انظر أيضاً لأعداد الأكاديميين الذين خرَّجتهم الهند)، أم في مجال التجارة والحرف، أم في مجال الدين أم الفنون (السينما الهندية وفن النحت)، فللهند إسهامات قيّمة في جميع المجالات. وهذا أكثر من كافٍ لأخذ الهند على محمل الجد. هناك عتاد يُدعى السلاح النووي، والواحد منه قادر على قتل الملايين، وهذا قد يُثير الذعر لدى الآخرين ولكنه لا يبعث على الهيبة والاحترام. حقاً إن فجور التهديد الصريح أو الضمني الذي يتضمّنه الحفاظ على هذا السلاح، لا يستطيع إلا أن يُقلّل الاحترام ولا يزيده.

والشيء نفسه يصحّ على باكستان، فالعالم لن يفكر فينا بصورة مختلفة إذا كنا نمتلك هذا السلاح. ومنذ عام 1998 لم نزدد إلا عزلة باحتفاظنا بهذا السلاح، وهو لم يُحبّبنا إلى العالم بأي صورة من الصور. والقنبلة كذلك لا تقنع أحداً في العالم بمقدرتنا العلمية أو تقدمنا التقاني.

هذه تقانة أضحت قديمة إلى حدٍّ ما (فالقنبلة موجودة منذ أربعينيات القرن الماضي)، والأهم من ذلك، أن الطبيعة النسبوية للتقانة تسمح لنا أن نعمل شيئاً ما أكثر تقدماً في أحد المجالات دون أن يحصل تقدم مماثل في طيف واسع من المجالات الأخرى. وتُظهِر مؤشرات التنمية البشرية، أكثر من أي شيء آخر، أين نقف فعليّاً.

نحن لا نفكر بهذه الأمور بأسلوب منظَّم وهادئ ومفصَّل. نحن نشبك قضية الأسلحة النووية مع مفهوم الوطنية. لقد نُقل عن رئيس الوزراء الباكستاني قوله: "لا يُجمِّد البرنامجَ النووي أو يُنقِصه قدرةً إلا خائن لباكستان". وأقلُّ ما يُقال في ذلك إنه لأمر غريب أن نقول بالتأكيد أن البرنامج النووي لا يُشكّل مادة لاطمئناننا وأنه لنا ولا شيء آخر.

هناك كتاب يصلح أن يكون مرجعاً جيداً لكل هذه المناقشات وأكثر، وهو بعنوان: خارج الظل النووي "Out of Nuclear Shadow" حرره سميتو كوثري Smito Kothri وزيا ميان Zia Mian (مطبعة جامعة أكسفورد، 2003). وقد جمع هذان المحرران، وهما اسمان راسخان في هذا المجال، تشكيلة لطيفة جداً من المقالات حول قضية التسلُّح النووي في جنوب آسيا. نحن نسمع كلاماً مناصراً لهذه القضية بما فيه الكفاية، ويُعطينا هذا الكتاب الجانب الآخر. ومع أشباه إقبال أحمد Eqbal Ahmed وأمارتيا سين Amartya Sen اللذين تتلوَّن صفحات الكتاب بهما، فإن قراءته تغدو واجباً. ويحتوي الكتاب أيضاً على مقالة ممتازة كتبها "أروناتي روي Arundati Roy"، بعنوان "نهاية التخيُّل The End of Imagination". هكذا تكون

الحقيقة فيما يتعلق بقرار التسلُّح النووي.

أعتقد أن معظم الناس سيوافقون على أن الأسلحة النووية، التي تستهدف المدنيين بمئات الآلاف، وتسمِّم الأرض والبيئة، هي صعبة ومكلفة في بنائها وصيانتها، ولديها نزعةٌ في التسبّب بحوادث باهظة التكلفة وهلمَّ جرّاً، إنها سلاح يستطيع العالم أن يحيا بدونه. أعتقد أن معظم الناس سيوافقون على أنه إذا كان بإمكاننا أن نحظى بعالم خالٍ من الأسلحة النووية فسيكون ذلك أفضل للجميع. إنهما إذا أتاحا ذلك، فإن موقف البلدان الراهنة التي تمتلك مخزونات من الأسلحة النووية، وهي تشمل معظم البلدان المتقدمة، سيظهر خافتَ الأنوار. إنهما، وأعني هنا الهند وباكستان وحتى الساعين وراء ذلك ممّن لهم وجهة نظرهم، ليسوا في وضع يُتيح لهم إبلاغ بقية العالم بعدم جواز امتلاك هذه الأسلحة. ولكن هذا لا يعني أيضاً أن الآخرين لهم "الحق" في تطوير هذه الأسلحة. إن الكلام المبني على "الحقوق" لا معنى له هنا. فإذا كان أحد ما يعمل شيئاً ما مرفوضاً وقبيحاً من الناحية الأخلاقية، فإنه لا يعطي الآخرين الحق ليفعلوا الأمر ذاته، ولا يُقدّم إلى العالم نتيجة أفضل. لذا فإنه ينبغي على الهند وباكستان ألّا تَبْنيا قرارهما على "الحقوق"، إذ ليس هناك حقوق للأسلحة النووية.

يمكن للهند وباكستان الدلالة على النفاق في موقف هذه الدول الأخرى، ومن ثم القول بأنهما تتخذان قراراً "استراتيجياً" لامتلاك الأسلحة النووية بسبب ذلك. ولكن القضية هي قضية " حقوق " كما ذُكر آنفاً. دعنا ننظر من منطلقات استراتيجية إلى قرار الهند وباكستان بامتلاكهما أسلحة نووية. فالهند أرادت أن يُنظر إليها بجدية في العالم، وبرَّرت أسلحتها على أساس تهديدات متوقعة من باكستان وبالطبع من الصين. ولكن أياً من هذين السببين لا يبدو صحيحاً. لقد قلنا من قبل إن البلدان لا يُنظر إليها بجدية بفضل الأسلحة النووية؛ ولكن ينظر إليها بجدية على أساس تطورها الإجمالي، وتميُّزها الاقتصادي ووضعها ككل في ترتيب العالم. انظر إلى الصين واليابان. إن علاقات الهند مع الصين تحسَّنت بشكلٍ هائل ليس بسبب ذلك النوع من التهديد الذي أقحم الهند في غمار التسلُّح النووي، وباكستان لم يصل تهديدها للهند إلى درجة تجعلها (أي الهند) بحاجة إلى الأسلحة النووية.

لقد نوّهت باكستان إلى الهند بكونها السبب الرئيس لتفجيراتها عام 1998. وهذا الوضع يحتاج إلى مزيد من الاعتبار الحذر. صحيحٌ أن باكستان تعيش في جو عدائي نسبياً وتحتاج إلى امتلاك مستوى معقول من الحماية، ولكن هل يعني هذا أنه علينا أن نمتلك المقدرة على تدمير جميع جنوب آسيا تقريباً؟ ذلك هو السؤال. فبامتلاك القدرة على تدمير دلهي وبومبي وبعض المدن الكبيرة الأخرى، ما الأمر الذي تريده باكستان من الهند للتوقف عن فعله؟ إن الانطباع العام هو أنه إذا كان وجود باكستان موضع تساؤل، وظهرنا يستند إلى جدار، فقد نُهدِّد باستخدام هذه الأسلحة أو نستعملها فعلاً. إن هذا النوع من التفكير الاستراتيجي مشكوك فيه جداً. وفي نظرية اللعبة، بمعنى طريقة تحليل مثل هذه الأوضاع بدقة بالغة، فإن مثل هذه الألعاب تتميز عادة بتوازنات متعددة وهذه تميل لأن تكون حسّاسة جداً بخصوص الفرضيات التي يضعها المرء. وفي هذه الحالة يبدو أننا ندَّعي، حتى في هذه الشدائد المُنْذرة بالكوارث، قدرتنا على إطلاق استجابة نووية، ولم يكن الطرف الآخر بعد قد أخرج هذه الأسلحة في حينه، وأن العالم سوف يقف مكتوف اليدين يراقبنا نموت ونقتل الأعداد الغفيرة من "العدو" أيضاً. دعونا نغيّر هذه الادعاءات قليلاً وعندها يمكن أن نصل إلى نتيجة مختلفة جداً. ما الذي يجعلنا نفكر بأننا سنكون دوماً في ذلك الوضع الضاغط، بل حتى في وضع تجعلنا فيه بقية العالم ننساق نحو محرقة؟

وبعد، ثمّة حجج بأن الأسلحة النووية توفِّر الردع. وهذا أيضاً مشكوك فيه جداً. نحن لم نخض حرباً مع الهند على مدى ثلاثين عاماً على الرغم من أننا لم نكن نمتلك الأسلحة النووية وأن الهند قد فجرت نبيطة نووية من هذا القبيل عام 1974. ولكن حتى بعد تفجيراتنا عام 1998 وقع حادث كرجيل. فأين الدليل إذن على الردع؟ بل وحتى الحرب الباردة لا تمنحنا أي عزاء في هذا المقام. إننا لا نستطيع القول بأن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لم يتحاربا بفضل الأسلحة النووية. فلا إمكان هنا لأمر لم يحدث.

هناك مقاومة مؤكدة للتفكير ضد إقصاء الأسلحة النووية. وقد يكون جزء منها حقيقياً وصادقاً، ولكن قدراً كبيراً منها هو أيضاً غلو تثيره الوطنية الشوفينية والوطنية في الموضع الخاطئ. تراهن مجموعات مهتمة قوية على الإبقاء على هذه الأسلحة وعلى المتاجرة بالترويج للخوف. إن ما نحتاج إليه هو تفكير واضح، وإجماع في الرأي على مستوى المجتمع حول هذا الأمر. يجب أن ينصب تفكيرنا حول ما نحتاج إلى عمله بصورة متعددة الجوانب في منتديات العالم، وبصورة ثنائية الجانب في محادثاتنا مع الهند، وبصورة أحادية الجانب مع أنفسنا. يجب أن نضع في ذهننا بأن الأسلحة النووية مكلفة أيضاً. فبناؤها باهظ التكاليف، وكذلك صيانتها، وهناك احتمال أكيد في وقوع حوادث مكلفة. فهل ينبغي للشعوب الفقيرة والنامية، كالهند وباكستان، أن تدخل فعلاً في هذه اللعبة؟

إذا تجاوزنا التكلفة، تبقى الحجة الرئيسة، بأن الهند وباكستان بحاجة إلى تثقيل وزنيهما، هي السبب وراء هذه الأسلحة. ليس هناك تبرير أخلاقي لهذه الأسلحة، سواءٌ بالنسبة لنا أم بالنسبة لبقية العالم. إن الذي ينبغي التفكير فيه هو ما إذا كان يوجد تبرير استراتيجي لها وما إذا كان ذلك التبرير موجوداً بالفعل. يقول الحديث المعتاد أن هذا التبرير موجود، ولكن معظم المؤلفين للكتاب الذي يحمل عنوان خارج الظل النووي Out of Nuclear Shadow يعتقدون بأنه غير موجود. نحن بحاجة إلى الاستماع إليهم أيضاً كي نقرِّر بهدوء ونزاهة. وعندئذٍ فقط سوف تتحرك الهند وباكستان، جنباً إلى جنب، وحتى بشكلٍ منفرد، قُدُماً في هذه القضيّة.

***فيصل باري**، التحق بالهيئة التدريسية بجامعة لاهور في كلية العلوم الإدارية في خريف عام 1998 بعد أن حصل على شهادة الدكتوراه Ph.D. من جامعة ماك جيل McGill. ومنذ ذلك الحين درّس مقرّرات في مجالات التنمية الاقتصادية، ونظرية اللعبة، والتنظيم الصناعي والاقتصاد المؤسساتي. اهتماماته البحثية الحالية هي في نظرية اللعبة التطبيقية والتنظيم الصناعي، والتنمية الاقتصادية. كان الدكتور باري عضواً زائراً في هيئة التدريس في قسم الاقتصاد بجامعة يال خلال العام الدراسي 2000-2001.*

البريد الإلكتروني: bari@lums.edu.pk